«التمييز» تنقض حكم الإعدام بحق متهمين بدهس شرطيين خلال تظاهرات

محكمة بحرينية ترجئ النظر في محاكمة 8 متهمين بالتخطيط لعمليات تفجير

المنامة، دبي - يو بي أي، ا ف ب - قررت المحكمة الجنائية الكبرى في البحرين امس، تأجيل النظر في قضية «الخلية الإرهابية» الجديدة والمتهم فيها 8 أشخاص الى 24 يناير الجاري، للرد على طلب المحامين بتحويل القضية إلى محكمة أخرى، وذلك حسب ما ذكر موقع صحيفة «الوسط» الالكتروني.

وكانت السلطات الأمنية، اتهمت أعضاء الخلية بـ «التخابر مع دولة أجنبية (إيران) والسعي إلى التخطيط لتفجير منشآت عدة في البحرين واستهداف شخصيات».

وحضر جلسة الأمس 5 من أصل 8 متهمين.

من ناحية أخرى، نقضت محكمة التمييز، أمس، الأحكام الصادرة بحق 7 متهمين في قضية قتل شرطيين والتي حكم فيها بالإعدام على متهمين اثنين وبالمؤبد على الخمسة الباقين.

وذكرت «الوسط» البحرينية أن محكمة التمييز نقضت الأحكام وقررت إرجاع القضية إلى محكمة الاستئناف العليا.

وكانت محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية أصدرت حكمها في قضية مقتل الشرطيين كاشف أحمد منظور ومحمد فاروق عبد الصمد، وبالإجماع بتأييد الحكم الصادر بإعدام كلٍّ من علي عبد الله حسن السنكيس، وعبد العزيز عبد الرضا إبراهيم حسين، إضافة إلى تأييد الحكم الصادر بالسجن المؤبد على عيسى عبد الله كاظم علي، كما قضت المحكمة بتعديل الحكم الصادر بحق قاسم حسن مطر أحمد، سعيد عبد الجليل سعيد، وذلك باستبدال العقوبة لتكون السجن المؤبد بدلاً من الإعدام، ومصادرة السيارة المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

وفي وقت لاحق من صدور حكم محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية قال النائب العام العسكري بأنه وعملاً بأحكام المرسوم الملكي رقم 48 للعام 2011، فإن حكمي الإعدام الصادرين يعتبران مطعوناً فيهما بقوة القانون أمام محكمة التمييز المدنية.

وفي سياق متصل، افاد مسؤول في منظمة «اطباء من اجل حقوق الانسان» انه منع من دخول البحرين حيث كان سيحضر أمس، جلسة لمحاكمة اطباء متهمين بالضلوع في الاحتجاجات التي شهدتها المملكة.

وقال ريتشارد سولوم المدير المساعد للمنظمة، انه رغم انه يحمل تأشيرة دخول مدتها خمس سنوات، فان ضباطا في دائرة الهجرة ابلغوه انه يحتاج الى اذن كممثل لمنظمة غير حكومية. واضاف ان مسؤولا في الهجرة قال له «ان تحمل تأشيرة لا اهمية له. لدينا امر بالتأكد من ان ممثلي المنظمات غير الحكومية يحملون اذنا خاصا».

وتابع سولوم الذي كان يتحدث من دبي بعدما امضى 11 ساعة في مطار البحرين، انه كان ابلغ السلطات قبل ستة ايام بنيته حضور محاكمة الاطباء.

وقال ايضا «لا يتصل الامر بمشكلة انعدام تواصل. ثمة جهد منسق لابعادي».

واستؤنفت امس، محاكمة 20 بحرينيا هم اطباء وموظفون في احد مستشفيات المنامة متهمون بدعم التظاهرات المناهضة للنظام البحريني في بداية العام.

واصدرت محكمة السلامة الوطنية الابتدائية في 29 سبتمبر احكاما بالسجن بين خمس سنوات و15 سنة على المتهمين العشرين الذين كانوا يعملون في «مركز السلمانية الطبي» الذي شكل مركزا مهما للحركة الاحتجاجية.

لكن السلطات اعلنت في الخامس من اكتوبر ان النائب العام امر باقامة محاكمة جديدة امام محكمة مدنية للمتهمين.

البريطانيون فخورون لتأثيرهم على حياة ميشيل أوباما

| لندن - من الياس نصرالله |

أثار الكشف عن التأثير الذي تركته على ميشيل، زوجة الرئيس باراك أوباما، مجموعة بنات بريطانيات من أصول عرقية مختلفة شعورا بالزهو والافتخار في الشارع البريطاني أمس، حيث اعترفت ميشيل بأنها بعد انتقالها للعيش في البيت الأبيض مع زوجها الرئيس ظلت تشعر بعزلة شديدة، إلى أن التقت مجموعة الطالبات في زيارة لها لإحدى المدارس البريطانية بعد انتخاب أوباما رئيسا في العام 2008.

وقالت جودي كانتور، مؤلفة كتاب «عائلة أوباما: رسالة، زواج» في كتابها الذي سيصدر قريبا والذي حصلت «التايمز» على حق نشره على حلقات، أن ميشيل «نظرت في عيون البنات وهن يتطلعن إليها فرأت نفسها فيهن، وكن متعلقات في كل كلمة تصدر عنها»، وأضافت: «رأت فيهن المسؤولية، والتأثر، والطاقة الكامنة في دورها الجديد. كانت في عزلة طوال الوقت الذي قضته في البيت الأبيض، أما الآن فعبر الأطلسي بدأت تشعر أنها تمارس دورها».

وكانت ميشيل وصلت إلى لندن في أبريل العام 2009 مع زوجها الرئيس بعد 3 أشهر من دخوله إلى البيت الأبيض لحضور مؤتمر قمة الدول العشرين ذات الاقتصاد الأكبر في العالم، حيث تم ترتيب زيارة خاصة لها لمدرسة إليزابث غاريت أندرسون الثانوية في حي إزلنغتون شمال لندن التي تضم في صفوفها مجموعة طالبات من أصول عرقية أجنبية بمعدل الثلثين من مجموع عدد طالبات المدرسة.

ووفقاً لكانتور، كانت ميشيل غير راغبة في الانتقال مباشرة إلى البيت الأبيض بعد فوز زوجها بالرئاسة، وفضلت البقاء في منزل العائلة في شيكاغو، ريثما تتمكن ابنتهما من إتمام سنتها الدراسية. لكن الأصول البروتوكولية حتمت على ميشيل، خريجة جامعتي برنستون وهارفرد، أن تنتقل إلى البيت الأبيض، ما جعلها تقضي الأشهر الثلاثة الأولى لها فيه مع شعور عميق بأنها داخل مصيدة.

وفي لقائها طالبات المدرسة، وجهت ميشيل لهن كلمة قالت فيها «رغم الفارق الكبير ظاهريا في ظروف حياتنا، أريدكن أن تعلموا أن هناك الكثير من الأمور المشتركة بيننا».

وذكر كانتور: «تميزت الأجواء خلال الأشهر الأولى لوصول عائلة أوباما إلى البيت الأبيض بنوع من التوتر غير المألوف، خصوصا في العلاقة بين ميشيل ورئيس ديوان الموظفين في البيت الأبيض رام عمانوئيل وعدد آخر من المسؤولين ومستشاري الرئيس». ويتضح أن عمانوئيل الذي ترك منصبه لاحقاً فعل ذلك تحت ضغط العلاقة السيئة مع زوجة الرئيس. ووصلت كانتور إلى هذه النتيجة عقب إجراء 30 مقابلة مع مختلف المسؤولين والمساعدين والمستشارين العاملين إلى جانب الرئيس في البيت الأبيض.

وكانت ميشيل كشفت في تصريح لها العام 2010 عن عدم رضاها على الطريقة التي يجري فيها الاعتناء بصحة الرئيس من جانب المسؤولين في البيت الأبيض، حيث وجه أصبع الاتهام إلى عمانوئيل في شكل مباشر في هذا الشأن. وقالت كانتور أن زوجها في تلك المرحلة بدأ يشعر أنه بحاجة إلى طاقم مساعدين جديد. ولم يطل الوقت حتى قدّم عمانوئيل استقالته من منصبه.

وتقول كانتور أن «ميشيل، أحرجت الموظفين في البيت الأبيض كثيرا، حينما لم تتردد أثناء محادثة لها مع كارلا بروني، زوجة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في تلك الفترة، حين قالت لكارلا أن الحياة في البيت الأبيض مثل الجحيم».

وذكرت تقارير صحافية أن كتاب كانتور بدأ يثير نوعا من الحرج في البيت الأبيض، حيث اضطر الناطق باسم الرئيس إلى التعليق عليه قائلاً أن «الكتاب يعرض قصصا قديمة في شكل دراماتيكي مبالغ فيه، وأن ما ورد في الكتاب هو مجرد انطباعات خاصة بالكاتبة وليس يعكس بالضرورة حقيقة شعور الرئيس وزوجته».

بعدما دعا أردوغان إلى الكف عن «المتاجرة» بدماء الجزائريين

إسلاميو الجزائر ينتقدون تصريحات أويحيى: تنصل عن ملف تجريم الاستعمار

الجزائر - يو بي اي - انتقد الإسلاميون في الجزائر تصريحات رئيس الوزراء أحمد أويحيى التي دعا فيها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى الكف عن «المتاجرة» بدماء الجزائريين في خلافه مع فرنسا.

وذكرت حركة «النهضة» المعارضة في بيان نشر امس، انها تلقت بـ «استياء كبير» تصريحات أويحيى، معتبرة أن «أويحيى تنصّل عن ملف تجريم الاستعمار بما يصب في اتجاه تعزيز الموقع الفرنسي المتعنت والرافض للاعتراف بالجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري إبّان الحقبة الاستعمارية». وطالبت الحركة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإقالة الحكومة بسبب «إخفاقاتها المتكررة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الدبلوماسية».

في المقابل، أشادت «النهضة» بتصريحات أردوغان واعتبرتها «مناصرة لقضية الشعب الجزائري العادلة في مطالبته لفرنسا بالاعتراف بجرائمها في حق الجزائريين وتعويضهم عن الأضرار المادية والمعنوية».

من جهته، قال رئيس «حركة مجتمع السلم» (الإخوان المسلمين) أبو جرة سلطاني، الذي تشارك حركته بـ4 وزراء في حكومة أويحيى، إنه «إذا كان هذا رأي أويحيى باعتباره الأمين العام للتجمع الوطني الديموقراطي فإننا نحترمه أما إذا تكلم باسم الدولة الجزائرية فإنه تصريح خطير». ورفض سلطاني في مؤتمر صحافي اعتبار تصريح أردوغان «تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلادنا أو أنه متاجرة بدماء الجزائريين»، مذكراً أويحيى بأن «المواقف في السياسة الخارجية للدولة الجزائرية يصنعها، وفقاً للدستور، رئيس الجمهورية، وليست لا من اختصاص الوزير الأول ولا وزير الخارجية».

قراصنة إسرائيليون: حصلنا على أرقام آلاف بطاقات الاعتماد السعودية

تل أبيب - يو بي أي - ذكرت مجموعة قراصنة كمبيوتر إسرائيليين، امس، إنهم تمكنوا من الحصول على تفاصيل آلاف بطاقات الاعتماد تم استخدامها للشراء بواسطة مواقع الكترونية في السعودية، كرد فعل انتقامي على كشف هاكر (قرصان) سعودي عشرات آلاف بطاقات الاعتماد الإسرائيلية الأسبوع الماضي.

وذكر موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني أنه «أجرى تدقيقا تبين منه صحة التفاصيل التي رواها (الهاكرز) الإسرائيليون حيال قسم من بطاقات الاعتماد السعودية».

ونقلت عن القراصنة الإسرائيليين تهديدهم أنه «إذا استمرت التسريبات (من جانب الهاكر السعودي) فإننا سنلحق أضرارا خطيرة جدا بخصوصية مواطنين في دول عربية».

وقال قرصان «هاكر» إسرائيلي إن المواقع الالكترونية العربية تركز أكثر على أمن المعلومات «لكن دائما تبقى هناك تلك الثغرة الصغيرة التي تسمح بالوصول إلى التفاصيل».

وأكد القراصنة الإسرائيليون إنهم حصلوا على «آلاف السجلات التي تشمل تفاصيل مواطنين في دول عربية وتفاصيل بطاقات الاعتماد التي يحملونها، ونحن نحتفظ بالمعلومات حاليا وننتظر اللحظة المناسبة لنشرها».

خادم الحرمين يبحث مع باسندوة أوضاع اليمن

الرياض - ا ف ب - بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مع رئيس الحكومة الانتقالية في اليمن محمد باسندوة مساء امس في الرياض الاوضاع الراهنة في اليمن تعزيز العلاقات بين البلدين. وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) ان الملك بحث الاوضاع الراهنة في اليمن اضافة الى "آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات".

واضافت ان "الامير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة والامير متعب بن عبدالله بن عبد العزيز رئيس الحرس الوطني والامير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية حضروا اللقاء".

ويرافق باسندوة وفد وزاري كبير يضم خصوصا وزراء الخارجية ابو بكر عبدالله القربي والداخلية اللواء عبد القادر قحطان والنفط هشام شرف عبدالله والكهرباء صالح حسن سميع والمالية صخر احمد الوجيه.

وكان باسندوة اعلن في وقت سابق امس قيامه بجولة خليجية لطلب مساعدات مالية لبلاده التي تواجه الانهيار الاقتصادي.

وقال انه سيتوجه بعد السعودية الى البحرين فالكويت وقطر مشيرا الى ان حكومته "تعول كثيرا على هذه الجولة وخصوصا على السعودية"، مضيفا ان الجولة لطلب "الدعم العاجل لمواجهة العجز في الموازنة".

«وضعه شرطا لعقد اللقاء الفلسطيني - الاسرائيلي في عمان»

دحلان: قرار الحجز على أموالي في الأردن تم بطلب من عباس

أعلن القيادي السابق في حركة فتح النائب محمد دحلان ان الحجز على أمواله الذي اعلن عنه امس في الأردن جاء بناء على طلب مباشر من الرئيس الفلسطيني محمود عباس (ابو مازن) الذي اشترط الاقدام على هذه الخطوة قبل الموافقة على عقد لقاء فلسطيني- اسرائيلي في عمان.

وقال في بيان انه «سبق للرئيس الفلسطيني ان اعترض على استقبال دحلان في احدى الدول العربية بشمال إفريقيا. لكن المسؤولين في تلك الدولة أجابوه ان الرجل جاء برفقة وفد خليجي وهم لا يستطيعون منعه من القيام بزيارة للبلد لانه ليست لديهم اي اسباب قانونية تسمح بأبعاده او منعه من دخول البلد».

واوضح البيان ان «دحلان لا يمتلك شيئا في الأردن»، مضيفا ان «العقوبات لحقت بشقيقه ابو احمد الذي سبق ان حجزت أملاكه في الضفة بناء على طلب ابومازن. لكن حكما صدر في رام الله ببطلان القرار القاضي بتجميدها».

وكانت صحيفة «الرأي» الاردنية شبه الرسمية قد نقلت عن مصدر في البنك المركزي الاردني ان «رئيس دائرة ادعاء عام عمان القاضي محمد الصوراني قرر بكتاب رسمي ايقاع الحجز التحفظي على الاموال المنقولة وغير المنقولة لدحلان وشقيقه وشخص آخر، مضيفا ان «قرار الحجز جاء على خلفية قضايا فساد مالي يواجهها دحلان في مناطق السلطة الفلسطينية».

ليبرمان: لا انطلاقة في المفاوضات مع الفلسطينيين في المستقبل المنظور

نتنياهو يزيد 780 مليون دولار في موازنة الدفاع

| القدس - من زكي أبو الحلاوة ومحمد أبو خضير |

أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، زيادة بمقدار نحو 780 مليون دولار في موازنة الدفاع «لمواجهة التحديات الجديدة» في المنطقة بعدما أكد السنة الماضية انه يريد خفض تلك الموازنة لتمويل اصلاحات اجتماعية. واوضح في مؤتمر صحافي الاحد (وكالات): «سنضيف 3 مليارات شيكل (نحو 780 مليون دولار) لموازنة الدفاع».

وكان نتنياهو، في خطوة أولى، أيد التوصيات الواردة في تقرير أعده الاقتصادي مانويل ترايتنبرغ بناء على طلبه لتحديد وسائل الرد على مطالب حركة الاحتجاج الاجتماعي غير المسبوقة التي هزت اسرائيل نهاية الصيف الماضي.

ومن بين تلك التوصيات خفض موازنة الدفاع التي بلغت نحو 14 مليار دولار 3 منها مساعدة أميركية لتمويل سلسلة من الاجراءات الاجتماعية من دون زيادة العجز. وقال نتنياهو: «لقد فكرت في هذه المسألة لكنني، نظرا لما يجري في المنطقة، توصلت الى استنتاج ان خفض موازنة الدفاع سيكون خطأ وربما خطأ فادحا».

وفي بيان صدر من مكتبه اضاف خلال مجلس الوزراء الاسبوعي ان «كل شخص عاقل يرى ما يجري من حولنا (...) كل تلك التغييرات لها انعكاسات استراتيجية على الامن الوطني لدولة اسرائيل وعلى قدرتنا على مواجهة تحديات جديدة وعلى عدم الاستقرار». وتابع ان «الجيش الاسرائيلي درع البلاد لذا يجب رفع امكاناته».

الى ذلك، قال وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، امس، إنه لن تحدث انطلاقة في المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين في المستقبل المنظور، وإن الفلسطينيين ليسوا مهتمين بإجراء مفاوضات.

ونقلت وسائل الاعلام عن ليبرمان، خلال مشاركته في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، إنه «لن يكون بالإمكان إحداث انطلاقة في عملية السلام في المستقبل المنظور لأنه لا يوجد أي اهتمام لديهم (الفلسطينيين) بذلك». وأضاف أن الفلسطينيين وافقوا على الحضور إلى لقاء مع إسرائيل في عمّان «فقط لأنهم لم يتمكنوا من رفض دعوة الملك الأردني» عبد الله الثاني. وتابع أنه «بعد اللقاءات يتوقع أن يقول الفلسطينيون إن المحادثات فشلت بسبب إسرائيل»، معتبرا أن «الفلسطينيين سيحاولون العودة إلى نشاط مكثف في الأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي».

من جانبها، اعتبرت حركة «الجهاد الإسلامي»، امس، أن العودة إلى المفاوضات «تنكّر واضح للإجماع الوطني، ويُشكل ضربة لجهود تحقيق المصالحة ووحدة الموقف الفلسطيني».

من جانب ثان، تلقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس دعوة رسمية من الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي لزيارة تونس.

وذكرت «وكالة الأنباء الفلسطينية» إن ممثل تونس لدى السلطة الوطنية السفير لطفي الملولي، سلم الامين العام للرئاسة الطيب عبد الرحيم، رسالة الدعوة الأحد في رام الله.

تتمات

الغانم يشعل

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات بـ «نجاح (الراي) في إثارة الصفقة المشتبه بها» وأكدت ان «الإحالة الى الجهات القضائية أمر يشكر عليه مجلس الوزراء».

وفي الملتقى الاول لتجمع شباب الصليبخات والدوحة للإصلاح، أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق مرزوق الغانم: «إن المبدأ الذي أسير عليه ومازلت عنده وسأستمر به في المستقبل ولن أحيد عنه أن يكون موقفي في الاستجواب وفقا لموضوعه حسب ما نص عليه الدستور والمذكرة التفسيرية، ولم أكن في معسكر الضد او المع وإنما وقفت وساقف مع الحق أينما كان».

وأضاف «إن تقريرنا في وفاة المواطن محمد الميموني أدى الى استقالة وزير الداخلية، كما وُفقنا في وقف هدر 3 مليارات دينار في لجنة البيئة».

وقال الغانم: «لقد التزمت كما وعدت ناخبي في مقر الافتتاح في الانتخابات السابقة بتقديم قانون الوحدة الوطنية بعد جلسة الافتتاح مباشرة والتزمنا بذلك».

وأضاف: «أنا أخاطب المنصف سواء كان معي أم ضدي، والرجال يواجهون ولا يطلقون إشاعات، وكل مناطق الكويت عندي طعمها واحد، ومن يملك الشجاعة ويعتقد انه رجل بكل معنى الكلمة عليه أن يخرج ويواجه لا أن يكون كما خفافيش الظلام. الصليبخات أوصلتنا الى المجلس كالمناطق الاخرى. نحن استجوبنا وأوجعنا وأسقطنا، ونتوقع منهم ذلك. لا أدعو أحدا أن يصوت لي كون ان الوالد تبرع بمستوصف تتحمل وزارة الصحة مسؤولية تأخيره. لقد أوجعنا أحمد الفهد ونعرف بأنه سيرسل من يحاول الإساءة، وفلوس التنمية بدلا من أن تصرف عليكم صرفت لأتباعه. أحرار الدائرة الثانية والصليبخات أسقطوا رموز الفساد وكلي ثقة بهم في انتخابات 2012 وسيستمرون في ذلك».

وأكد أنه في جلسة استجواب الدكتور المسلم «لم يوزع أي شيك بشكل رسمي ولم يكن هناك دليل مادي».

ومن ندوة تجمع «نهج» أعلن مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق مسلم البراك أن الدكتور فيصل المسلم «نائب حر والحكومة تريد أن تخلق جدلا دستوريا بشأنه، وهناك قوى فساد مازالت في جحورها تنتظر 2 فبراير».

وقال ان «حكم الاربعاء لا يتعلق بالمسلم، والقبيضة لعبوا بالحسابات المصرفية. إنهم يريدون خلق الوجل في قلوب النواب وهنا تكمن خطورة قضية المسلم. ونحن نأمل أن نفرح الاربعاء بانتصار القضاء للدستور والمسلم الأبي الذي اتخذ القرار الصعب. أنا مطمئن وإذا اتخذ قرار ضد المسلم وقتذاك سيكون موجها ضد الكويتيين والدستور».

ومن جهته، دعا النائب السابق الدكتور وليد الطبطبائي أن «يكفينا الله شر بعض المرشحين في الدائرة الثالثة الذين ضجت بهم الفضائيات». وأكد «ما يبون مجلس محاسبة وإنما مجلس بشوت وطرمان»، معتبرا أن «ضبطية الديزل تدلل على المال السياسي الذي يدفع للقبيضة وبعض وسائل الاعلام».

ورأى مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق صالح الملا وجوب «سحب خطة التنمية الحالية وتقديم خطة تنمية أخرى بقانون تتوافق وإمكانات الدولة».

وأكد الملا من ندوة ديوانية الجاسم في السرة أنه ضد إحالة أي استجواب الى اللجنة التشريعية البرلمانية، واصفا «ما هو قادم بانه استثنائي بكل المقاييس».

وأوضح أن «الديموقراطية في الكويت غير مكتملة، فليس هناك ديموقراطية مكتملة من دون إشهار الأحزاب السياسية وتنظيمها».

ووصف الملا ما نشرته «الراي» عن صفقة غسيل الأموال بانه «أمر خطير أن يتقاضى مرشحان مبلغ 15 مليون دينار عبر صفقة وهمية على أسهم غير مدرجة، والتلاعب في سوق الأسهم والعملية السياسية».

ومن افتتاح مقره وشريكه في القائمة أحمد لاري، اعتبر مرشح الدائرة الاولى عدنان عبدالصمد أن «الاستقرار السياسي هو العامل الرئيسي الذي يمكننا من خلاله حل جميع مشاكلنا».

وأكد «أن هناك فسادا حكوميا ولكن يجب أن تكون هناك معارضة رشيدة وليس من اجل التكسب»، واعتبر أن «الفساد البرلماني أخطر بكثير من الفساد الحكومي».

وفي تقريرها الثالث عن الانتخابات، نوهت المفوضية العليا لشفافية الانتخابات بأن «جريدة (الراي) نجحت في إثارة موضوع وجود صفقة تجارية مشتبه بها، حيث تم شراء شركة تعود إلى مرشحين اثنين بمبلغ وقدره خمسة عشر مليون دينار، وهي قيمة مبالغ فيها بدرجة تثير شبهة غسيل أموال، وقد قامت الجهات المعنية بتحقيقاتها الأولية، ثم تمت إحالة الملف إلى النيابة العامة وفق ما ذكرته وزيرة التجارة والصناعة وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في اجتماع مجلس الوزراء أول من أمس».

وقالت المفوضية ان «الإحالة إلى الجهات القضائية أمر يشكر عليه مجلس الوزراء والوزيرة المعنية».

«الاستشارية الاقتصادية»:

وانتهى تقرير اللجنة إلى أن المنطلق الأول والأساسي للإصلاح المالي والاقتصادي يتمثل في «النهوض بالدور القيادي لمجلس الوزراء، ويتبع ذلك حسن اختيار الوزراء ومن يليهم من القياديين وحسن قيادتهم كفريق واحد قادر على وضع الرؤية وحشد التأييد المجتمعي لمتطلبات تحقيقها، وتنفيذ ذلك بشكل يتسم بسعة الأفق وبعد النظر والمثابرة، لإصلاح نظام العمل الحكومي ورفع كفاءته وفاعليته في تنفيذ الإصلاحات».

بدوره، حذر المبارك من أن «لا أحد بمعزل عن ارتدادات أي زلزال اقتصادي يضرب احد المواقع المهمة في العالم بما يقتضي ان نعد العدة لمواجهة كل الاحتمالات والمضاعفات (...) لا سيما في بلد أحادي الدخل»، مشدداً على ضرورة «التوجه نحو تعزيز الاستثمار المحلي وتشجيع الطاقات والابداعات الوطنية والتنمية البشرية فلرب ضارة نافعة كما يقال».

وأبدى المبارك اتفاقه مع تقرير اللجنة بأنه «لم يعد ممكنا الاستمرار بسياسة الانفاق الاستهلاكي من دون ضوابط»، مشدداً على ضرورة «الاسراع بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعترض اقتصادنا الوطني وتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بدوره الاقتصادي الرائد والفاعل وبناء دورة اقتصادية متكاملة تقوم على الشفافية الكاملة وتكافؤ الفرص وتحفيز المبادرات الفردية».

وأكد المبارك أن تقرير اللجنة «يتزامن مع قيام الحكومة بحزمة من الاجراءات الاصلاحية جاءت بهدف الحد من الفساد وتعزيز العدالة واعتماد اعلى معايير الشفافية والنزاهة وضمان سلامة العملية الانتخابية وارساء اسس الوحدة الوطنية وتبسيط الدورة المستندية وتسريع انجاز المشاريع وتطوير آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والمحاسبة فضلا عن تعزيز دور الاعلام الوطني المسؤول والعمل على اشراك الشباب في تحمل المسؤولية وتوجيه طاقاتهم للاسهام في عملية بناء الوطن».

وأشار إلى أن «تعاون مجلس الامة مع الحكومة كفيل بتحقيق الاصلاح المرتجى بمساندة ووعي المواطنين فالحكومة تمد ذراعيها وتفتح قلبها لابنائها الكويتيين ولمثليهم الذين سيختارونهم في الشهر المقبل ومعا نصنع الاصلاح والاصلاح اليوم اقل كلفة علينا من الغد انه استحقاق حتمي يلعب الوقت فيه دورا حاسما في تحديد مدى الربح والخسارة».

وأكد رئيس الوزراء أن «الاحتقان السياسي الذي شهدته البلاد في المرحلة السابقة حال دون وصول التعاون الواجب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى المستوى المطلوب لاستكمال مشاريع التنمية وتسريع انجاز ما هو قيد التنفيذ لانشغالنا بالجدل الذي يهدر الوقت ويشتت الجهد ويبدد الامكانات».

عضو «بلدي»

أحد الأعضاء كلمة «الخيانة» لإحدى العضوات لوعدها له بأن تصوت مع طلب استخدام المادة 14 من القانون 5 / 2005 على إحدى التسميات الخاصة التي أطلقها البلدي ورفضها الوزير فاضل صفر.

البلدية أمهلت

إزالة أمام المقر الذي نصب في العديلية بالقرب من نادي كاظمة الرياضي».

وأكد: «نحن لدينا ترخيص من البلدية ووقعنا التأمين وقمنا بالإجراءات القانونية ولا نعرف الأسباب التي دعت البلدية الى وضع لافتة الإزالة».

وقال ان: أحد الموظفين في البلدية حضر الى المقر ووضع اللافتة، ولدى استفسارنا منه أجاب: «ان لديه أوامر واننا خالفنا الحدود الموصوفة والمقر يعتبر متعديا على أملاك الدولة، وعلينا ازالته في 24 ساعة من تسلمنا البلاغ».

من جهته، أكد مدير بلدية العاصمة المهندس فالح الشمري لـ «الراي» أن البلدية رصدت ثلاثة مقار انتخابية مخالفة وأنذرتها لكنها لم تتجاوب، ما دفعها الى تحديد موعد الإزالة.

جنبلاط: أعتذر

لـ«العار» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك». وتصدر قائمة الشرف نواب مجلس الأمة الكويتي (السابقون).

وضمت قائمة الشرف من اعتبرهم شباب الثورة أصحاب مواقف مشرفة، تتماشى مع آمال الشعب السوري، وطموحاته في الحرية، وشملت الى جانب نواب الكويت السابقين، كلا من جمال سليمان وفيصل القاسم وأصالة ومي سكاف وكندة علوش وعلي الظفيري والشيخ يوسف القرضاوي وعزمي بشارة ومنى واصف وعمار القربي وأحمد مطر.

أما قائمة العار التي وصل عدد المشاركين في صفحتها الى نحو 15 ألفا حتى أمس، فضمت مجموعة من الشخصيات العامة المناصرة لنظام حكم بشار الأسد وفي مقدمها مفتي سورية الشيخ أحمد حسون ودريد لحام وجورج وسوف وسولاف فواخرجي وميادة الحناوي وسامو زين وسوزان نجم الدين وعباس النوري وأيمن زيدان ونجوى كرم ولورا سعد وراغب علامة وجورج قرداحي.

الى ذلك، دعا المفتي حسون الى لم الشمل هذا العام متوجها الى الرئيس الأسد خلال احتفال اقيم في كنيسة الصليب المقدس لضحايا التفجير الاخير في دمشق بالقول: «قف امام الفساد فكلنا معك، وضع طريقا جديدا لهذا الوطن تبعد فيه عنه هذه المؤامرة الكبيرة وتحقن الدماء وافتح ابواب السجون لمن يريد ان يبني معنا».

ونقلت وكالة «يو بي اي» عن مصدر سوري مطلع ان الاسد سيلقي اليوم خطابا «مهماً».

إحباط محاولة اعتداء على سياح إسرائيليين في بلغاريا

القدس - ا ف ب - أفاد التلفزيون العام الاسرائيلي عن احباط محاولة اعتداء بالقنبلة استهدف الثلاثاء الماضي سياحا اسرائيليين في بلغاريا. واضاف انه «عثر على عبوة متفجرة وضعت في حافلة كان يفترض ان تنقل سياحا اسرائيليين من حدود تركيا حتى محطة تزلج على الجليد في بلغاريا».

«بلبلة» في الأردن حول موعد الانتخابات النيابية

| عمان - «الراي» |

تشهد الاوساط السياسية الاردنية حال من «البلبلة» حول موعد الانتخابات النيابية المقبلة.

ففي تطور لافت، نشرت احدى الصحف اليومية خبرا على لسان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة راكان المجالي بانه «سيتم اجراء الانتخابات قبل نهاية العام الحالي».

لكن المجالي سرعان ما نفى، امس، ما نشرته الصحيفة، واصفا اياه بأنه «غير دقيق».

واكد لـ «وكالة الانباء الرسمية» أن «الحكومة تسعى بكل جهد الى إجراء الانتخابات النيابية إلا أن ذلك لا يتوقف على الرغبات فقط بل يحتاج إلى آليات وظروف معينة بما فيها ضمان نزاهة الانتخابات وإصدار القوانين الأخرى المتعلقة بها مثل قانون الأحزاب والبلديات والمحكمة الدستورية».